

واقع المحاسبة القضائية ودورها في تعزيز العدالة وفض المنازعات المالية
بالمحاكم التجارية اليمنية: مقارنة تحليلية في ضوء الاتجاهات الحديثة.

د/محمد محمود دائل الهاشمي
استاذ المحاسبة المساعد- رئيس قسم المحاسبة
بجامعة ٢١ سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية.
أ.م.د/منير مصلح الوصافي
عميد البيئة وخدمة المجتمع
أستاذ إدارة الجودة في الخدمات الصحية والمستشفيات المشارك
بجامعة ٢١ سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية.

٣

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع ودور المحاسبة القضائية (Forensic Accounting) كأداة استراتيجية لفض المنازعات المالية المعقدة في المحاكم التجارية اليمنية، في ظل بيئة قانونية واقتصادية تتسم بالتحديات. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستهدفة عينة من المحاسبين القانونيين والخبراء المعتمدين لدى المحاكم التجارية. خلصت الدراسة إلى وجود فجوة جوهريّة بين "الممارسة التقليدية" للخبرة الحسابية ومتطلبات "التحقيق الجنائي المالي" الحديث، حيث أظهرت النتائج قصوراً تشريعياً في تنظيم مهنة المحاسب القضائي في القانون اليمني مقارنة بالتطورات الإقليمية، وافتقار الخبراء الحاليين للمهارات المتقدمة في التعامل مع الأدلة الرقمية وتقنيات كشف الاحتيال. أوصت الدراسة بضرورة إصدار لائحة تنظيمية خاصة بـ "الخبراء الجنائيين الماليين" ضمن قانون الإثبات، وتضمين مقررات المحاسبة القضائية في المناهج الجامعية لردم الفجوة المهارية، بما يعزز من كفاءة الأحكام القضائية وسرعة الفصل في المنازعات.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، فض المنازعات المالية، المحاكم التجارية اليمنية، الاحتيال المالي، الأدلة الرقمية، الخبرة القضائية.

The Reality of Forensic Accounting and Its Role in Enhancing Justice and Resolving Financial Disputes in Yemeni Commercial Courts: An Analytical Approach in Light of Contemporary Trends

Abstract:

This study aimed to analyse the current state and role of forensic accounting as a strategic instrument for resolving complex financial disputes within Yemeni commercial courts, against a backdrop of a legal and economic environment marked by considerable challenges. A descriptive-analytical approach was adopted, targeting a sample of certified public accountants and court-accredited experts practising before the commercial courts. The study found a fundamental gap between the "traditional practice" of accounting expertise and the demands of modern financial forensic investigation. The findings revealed legislative shortcomings in the regulation of the forensic accounting profession under Yemeni law relative to regional developments, as well as a pronounced deficiency among practising experts in advanced skills related to digital evidence handling and fraud detection techniques. The study recommended the issuance of dedicated regulatory provisions governing "forensic financial experts" within the Law of Evidence, and the integration of forensic accounting modules into university curricula to close the skills gap — measures that would serve to strengthen the quality of judicial rulings and expedite the resolution of disputes.

Keywords: Forensic Accounting, Financial Dispute Resolution, Yemeni Commercial Courts, Financial Fraud, Digital Evidence, Judicial Expertise

المقدمة

تشهد بيئة الأعمال الدولية والمحلية تحولات متسارعة فرضتها الرقمنة الشاملة وتعقد المعاملات المالية، مما أدى إلى ظهور أنماط مستحدثة من الجرائم المالية التي تتجاوز قدرات التدقيق التقليدي، وفي هذا السياق، برزت المحاسبة القضائية كحقل معرفي هجين يدمج بين المحاسبة والقانون ومهارات التحقيق الجنائي، لتقديم إجابات قاطعة أمام منصات القضاء (Manneh et al., 2025, p. 58). إن هذا التخصص لم يعد مجرد "خيار مهني"، بل أصبح ضرورة استراتيجية لتعزيز كفاءة وفاعلية العدالة (سرعة الفصل في المنازعات، كفاءة الأحكام، استعادة الثقة، التحقيق الاستقصائي)، خاصة في ظل تزايد قضايا الاحتيال المالي، غسيل الأموال، والمنازعات المصرفية المعقدة التي تتطلب "عيناً فاحصة" تدرك ما وراء الأرقام (الجماعي، ٢٠٢٤، ٤٢٤).

في الجمهورية اليمنية، تواجه المحاكم التجارية تحديات مضاعفة نتيجة اضطراب بيئة الأعمال وتراكم القضايا المالية الناشئة عن تداعيات الصراع المستمر واقتصاد الحرب (Aljarbani, 2026: 25)، وتعد الخبرة القضائية "الأداة الفنية" التي يستعين بها القاضي للفصل في هذه المنازعات، إلا أن الممارسة التقليدية في اليمن لا تزال تفتقر إلى العمق الاستقصائي والتقني الذي توفره المحاسبة القضائية بمفهومها الحديث (الجماعي، ٢٠٢٤، ٤٢٥)، وتبرز فجوة التوقعات بين ما يحتاجه القضاء من أدلة قطعية وبين ما يقدمه المحاسب التقليدي من تقارير وصفية مطابقة للأرصدة (Okoye, 2013: 360). لذا، فإن الحاجة ماسة لتفعيل هذا الدور وتطويره بما يواكب الاتجاهات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتتبع سلاسل الكتل (Blockchain) لضمان نزاهة الأحكام القضائية وحماية الاقتصاد الوطني (Awwad & Abdelsattar, 2025, p. 4).

مشكلة البحث (Problem Statement)

تكمن المشكلة البحثية في وجود قصور جوهري في تفعيل دور المحاسبة القضائية داخل المنظومة القضائية التجارية اليمنية، حيث يقتصر دور الخبراء في الغالب على مهام روتينية مثل "تصفية الحسابات" دون الغوص في التحقيق الجنائي المالي لكشف

الاحتيال الممنهج (الجماعي، ٢٠٢٤، ٤٢٦). هذا القصور ناتج عن تداخل العوامل التشريعية والمهنية والتقنية، مما يؤدي إلى إطالة أمد التقاضي وضعف جودة الأحكام في المنازعات المالية الكبرى (Aljarbani, 2026, p. 25).

من خلال ما سبق يظهر جلياً وجود "فجوة توقعات (Expectation Gap)" بين ما يقدمه الخبير المحاسبي التقليدي في المحاكم اليمنية، وبين ما يحتاجه القاضي التجاري من أدلة دامغة وتحليلات استقصائية للفصل في منازعات مالية معقدة (مثل التصفية، الإفلاس، الاحتيال، والنزاعات المصرفية).

بناءً على ذلك، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي: "كيف يمكن تفعيل دور المحاسبة القضائية لتعزيز كفاءة وفاعلية العدالة وفرض المنازعات المالية المعقدة بالمحاكم التجارية اليمنية في ضوء الاتجاهات الحديثة؟". ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ما واقع ممارسة الخبرة المحاسبية في المحاكم التجارية اليمنية، وكيف يمكن الارتقاء بها من الدور الوصفي إلى الدور الاستقصائي لتعزيز العدالة؟
٢. ما واقع المهارات النوعية (قانونية، تحقيقية، رقمية) لدى المحاسبين القانونيين اليمنيين بما يخدم هدف "تفعيل" المحاسبة القضائية وفق المعايير الدولية؟

٣. كيف يمكن تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي اليمني لدمج متطلبات المحاسبة القضائية الحديثة بما يساهم في سرعة الفصل في المنازعات المالية؟

الأهمية والأهداف (Objectives & Significance)

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها محاولة جادة لربط "المحاسبة القضائية" بـ "تحقيق العدالة" في بيئة تتسم بالتعقيد القانوني والاقتصادي مثل اليمن، وتبرز الأهمية في الجوانب الآتية:

- الأهمية القانونية: المساهمة في تطوير نصوص قانون الإثبات وقانون الخبراء بما يواكب التطورات التقنية في الإثبات الجنائي المالي.

- **الأهمية الاقتصادية:** تعزيز ثقة المستثمرين في القضاء التجاري اليمني من خلال المساهمة في توفير خبرات فنية قادرة على حماية الحقوق المالية وفض المنازعات بكفاءة.
 - **الأهمية المهنية:** تزويد جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين برؤية تطويرية لإنشاء مسارات تخصصية للمحاسبة القضائية.
- وتهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:
١. تأصيل مفهوم المحاسبة القضائية وتمييزه عن التدقيق التقليدي والخبرة الحسابية العادية.
 ٢. تقييم الفجوة مهارية لدى الخبراء الحاليين في اليمن (خاصة في التعامل مع الأدلة الرقمية).
 ٣. تقديم خارطة طريق تشريعية ومهنية لتطوير تنظيم مهنة المحاسبة القضائية في اليمن، مستفيدة من التجارب الإقليمية (السعودية، العراق، مصر).

المنهجية:

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي.

- **مجتمع البحث:** المحاسبين القانونيين المزاويلين لمهنة الخبرة أمام المحكمة التجارية في أمانة العاصمة.
- **أداة البحث:** استخدم الباحثان أسلوب المقابلة لجمع البيانات من مصادرها الأولية للتعرف على المتغيرات (المؤهلات العلمية، الخبرة العملية، الإلمام بالقانوني، التحديات التشريعية)، حيث بلغ مجتمع البحث (١٣٤) خبير قضائي حسب سجل الخبراء المقيدين بالمحكمة التجارية أمانة العاصمة صنعاء تم إجراء مقابلات شخصية مع (٦٠) خبير قضائي، كما اعتمد الباحثان في التأطير النظري بعلى المصادر الثانوية من الدراسات والأبحاث المنشورة والأطروحات العلمية والدوريات والكتب والجلات والتشريعات ذات العلاقة والصلة بموضوع البحث والتشريعات النازمة لمهنة المحاسب القضائي.

- تحليل البيانات: تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل استجابات المبحوثين وتفسير النتائج في ضوء الإطار النظري.

الدراسات السابقة:

- دراسة (Awwad & Abdelsattar, 2025) بعنوان "Digital Evidence in Forensic Accounting- A study in Saudi Legislation الأدلة الرقمية في المحاسبة الجنائية - دراسة في التشريعات السعودية تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية الأدلة الرقمية في المحاسبة الجنائية ودورها الحاسم في تحقيق العدالة. مع التوتيرة السريعة للرقمنة المتزايدة عبر القطاعات الاقتصادية والتجارية، أصبحت البيانات الرقمية حيوية لحل النزاعات القانونية وتحديد الجناة. ي فحص التقاء الأدلة الرقمية والمحاسبة الجنائية ضمن الإطار القانوني المتطور في السعودية—وتحديدا قانون المعاملات الإلكترونية السعودي (الاقتباس ٢٠٠٧)، وقانون التجارة الإلكترونية (٢٠١٩)، وقانون الأدلة (٢٠٢١)، ومعيار SOCPA لعام ٢٠٢٣ لخدمات المحاسبة الجنائية. من خلال اعتماد نهج البحث القانوني المعياري، تستند المقالة إلى التشريعات والمعايير المهنية والمصادر الأكاديمية الثانوية. طريقة وصفية -تحليلية تستخدم لتقييم القيمة الأدلة الرقمية وتتناول التحديات العملية في جمعها وحفظها وقبولها، مع تقديم دمج جديد ومتعدد التخصصات بين المحاسبة والنظرية القانونية والتقنية في التشريعات السعودية. يقدم المقال نظرة عامة متماسكة على هذا التخصص، مبنية في مقدمة وثلاثة أجزاء: مفهوم الأدلة الرقمية؛ تطور مجال المحاسبة الجنائية ودوره الحاسم في كشف الحقيقة، وأخيرا دور المعايير المهنية السعودية. تسلط هذه المقالة الضوء على الأدوات والتقنيات المستخدمة لجمع وتوثيق الأدلة لضمان موثوقيتها وصحتها، مما يؤثر على قبولها أمام المحاكم والقرارات القضائية. في النهاية، تسعى الدراسة إلى رفع الوعي بالدور الحاسم للأدلة الرقمية، والتوصية بأفضل الممارسات للتعامل معها لضمان قبول المحكمة، وتعزيز معايير SOCPA لتعزيز فعالية المحاسبة الجنائية في السعودية.

- **دراسة (الجماعي، وطارق، ٢٠٢٤)، بعنوان " مقومات المحاسبة القضائية وأثرها في الحد من الاحتيال المالي في الجمهورية اليمنية دراسة ميدانية على مدققي الحسابات في أجهزة الرقابة العليا"** تتكون الدراسة من شقين الأول يهدف إلى التعرف على مدى توافر مقومات المحاسبة القضائية في أجهزة الرقابة العليا (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد) والثاني إلى معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال المالي، وذلك من خلال استطلاع آراء عينة من مدققي الحسابات في أجهزة الرقابة العليا، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي وتحليل البيانات باستخدام (SPSS) ، وتم تصميم استبانة مكونة من ٤١ فقرة كأداة لجمع البيانات، وزعت على أفراد عينة الدراسة والمكونة من ٦٠ مفردة وتم استرداد (٥٨) استبانة، وبعد التعرف على أهم مقومات المحاسبة القضائية توصل الباحث إلى عدة نتائج منها: تتوفر مقومات المحاسبة القضائية في أجهزة الرقابة العليا ونسبة ٨٠٪، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الاحتيال المالي.
- **دراسة (الشمري وعباس، ٢٠٢٤)، بعنوان " دور المحاسبة القضائية في تحقيق البعد المؤسسي للتنمية المستدامة"** هدفت الدراسة الى توضيح مفهومي المحاسبة القضائية والبعد المؤسسي للتنمية المستدامة وبيان العلاقة التي تربطهما، ولتحقيق هدف البحث قام الباحثان بعمل استمارة استبانة مكونة من محورين لاختبار فرضية البحث والتي تنص (توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية للمحاسبة القضائية في تحقيق البعد المؤسسي للتنمية المستدامة) وكان مجتمع البحث المستهدف هم العاملون في ديوان الرقابة المالية الاتحادي والهيئات ب التابعة له في بغداد. وقد توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها انه على الرغم من عدم الالام وقلة الاهتمام بمهنة المحاسبة القضائية فان العمل بها في البيئة المحلية تعد اداة فاعلة لتقويم اداء الوحدات الاقتصادية وتعزيز انظمة الرقابة الداخلية لها بما يؤدي الى تعزيز الاداء المؤسسي لهذه الوحدات بمختلف قطاعاتها الحكومية والخاصة من خلال الكشف عن مواطن الفساد والاحتيال المالي، وان

تعزيز الرقابة الداخلية من خلال المحاسبة القضائية يساعد في تطوير اداء الوحدة الاقتصادية وتحسين جودة التقارير الرقابية. وبناءً عليه يوصي الباحثان بضرورة العمل على تداول مفهوم المحاسبة القضائية في الأوساط الأكاديمية والتثقيف اللازم لها وبيان دورها المهم في الحد من أنشطة الفساد والاحتيال المالي وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية و أن تولي الجهات المعنية في البيئة المحلية اهتماماً أكبر بتعزيز مجال المحاسبة القضائية وتطوير البرامج التدريبية والتعليمية المتعلقة بهذا الجانب، كما ينبغي أن تكون هناك جهود مستمرة لإنشاء معايير محلية تنظم ممارسة مهنة المحاسبة القضائية، بما يضمن الاستقلالية والمهنية العالية في هذا المجال وتطوير عمل الخبير بما ينسجم مع متطلبات المحاسبة القضائية. ويقدم الباحثان مجموعة من العناوين المقترحة منها دور المحاسبة القضائية في تحقيق البعد الثقافي للتنمية المستدامة، المحاسبة القضائية ودورها في تحقيق البعد التقني او التكنولوجي للتنمية المستدامة.

- دراسة (عبابنة، 2022م) بعنوان "أثر المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسة المحاسبة الإبداعية في بنك الإسكان التجارة والتمويل: الدور الوسيط مهارات المدقق الخارجي". هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في بنك الإسكان والتجارة والتمويل: الدور الوسيط مهارات المدقق الخارجي، توصلت الدراسة إلى أن مستوى المحاسبة القضائية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل كان متوسطاً وأظهرت الدراسة إلى أن مستوى مهارات المراجع في الكشف عن عملية الاحتيال في بنك الإسكان للتجارة والتمويل كان متوسطاً ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) اثر المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل: الدور الوسيط مهارات المدقق الخارجي. وأوصت الدراسة بضرورة المساهمة في تحسين مهارات المراجع في بنك الإسكان للتجارة والتمويل مما يساهم في الكشف عن عمليات الاحتيال وبالتالي متابعة مستويات الأفراد العاملين في البنك.

- **دراسة (عبد نور، والغبان، 2022م) بعنوان "علاقة المحاسبة القضائية بكشف الغش الضريبي"** يهدف البحث بشكل رئيسي الى التعرف على المحاسبة القضائية ومدى امكانية تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب لمساعدة الجهات القضائية في اصدار الاحكام بقضايا الاحتيال، تشير نتائج البحث ان هناك ضعف في تتبع إجراءات التحاسب الضريبي، وعدم الأخذ بعين الاعتبار صحة وموثوقية نتائج الحسابات والقوائم المالية التي يقدمها المكلف، اذ تتم تفاصيل العمل المحاسبي فيه بشكل تقليدي ومن ثم ينعكس ذلك على صعوبة الكشف عن حالات الاحتيال الضريبي، ضعف المحاسبة عن مصادر الدخل الحقيقية عند حصر المكلفين الخاضعين لضريبة الدخل غير المسجلين من المسجلين، اذ لم يتم الفحص الشامل لفئات المكلفين لاسيما في الفروع وانعكاس ذلك على تمكين الكلف من الاحتيال الضريبي، بالرغم من وضوح حالات الاحتيال الضريبي عند انجاز اجراءات التحاسب الضريبي، الا انه لم يتم اتخاذ الردع القانوني بحق المتخلفين عن دفع المستحقات الضريبية وفق اتباع اساليب غير قانونية من قبل الكلفين.
- **دراسة (حامد، وآخرون، 2021م) بعنوان " دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية مقارنة"** هدف البحث استكشاف دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئتي الأعمال المصرفية السعودية تشير نتائج البحث إلى أن للمحاسبة القضائية دوراً مهماً في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظر عينة البحث لبيئتي الدراسة المصرية والسعودية كما أن المحاسبة القضائية تتطلب مزيجاً من المهارات المحاسبية ومهارة التحريات وأن تطبيقها يواجه العديد من الصعوبات من أهمها: عدم وجود مقرر دراسي لها بالجامعات، غياب التشريعات القانونية المنظمة لها، عدم وجود جمعية مهنية لمنح تراخيص مزاولة مهنة محاسب قضائي، عدم وجود معايير تحدد واجبات ومسئوليات المحاسب القضائي، ضعف الوعي بثقافة مكافحة الغش والتلاعب والاحتيال المالي لدى المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

- دراسة المسني (٢٠٢١)، بعنوان: "دور استخدام تكنولوجيا المعلومات من طرف المؤسسات الاقتصادية في تحسين المراجعة الخارجية"، هدفت الى تحديد دور استخدام تكنولوجيا المعلومات من طرف المؤسسات الاقتصادية في تحسين المراجعة الخارجية، حيث توصلت إلى أن دمج التقنيات الحديثة يعد شرطاً أساسياً لتعزيز شفافية ونزاهة الرقابة المالية في البيئة اليمنية، كما أشارت إلى ضعف مهارات "التحقيق الجنائي المالي" لدى المحاسبين القانونيين اليمنيين، مما يعيق تفعيل دورهم أمام القضاء.
- دراسة (حمودي، وسعيد، 2018م) بعنوان " دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية وأثره في مكافحة التهرب الضريبي". أن المحاسبة الإبداعية شدت انظار المختصين منذ سنوات عديدة خصوصاً بعد الازمات المالية التي شهدتها العالم منذ 1990م والذي سبب بإفلاس عدة مؤسسات عالمية في الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا ويعد السبب الرئيسي في انهيار تلك الشركات هو عدم الالتزام بالقواعد المحاسبية والمالية اذ استخدمت تلك الشركات طرق محاسبية ومالية غير صحيحة وات التلاعب في استعمال الطرق المحاسبية يندرج تحت مسمى المحاسبة الإبداعية او كما تسمى بالمحاسبة الاحتيالية إذا تتمثل بأساليب التلاعب في الحسابات الأخطاء الأداء الفعلي للشركات بغرض تحقيق نتائج نافعة للشركة او بعض العاملين فيها، ويتم استخدام المحاسبة الإبداعية باستغلال مبادئ من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهما المرونة والاختيار من المعايير والمبادئ إذا يتم التلاعب لتحقيق أغراض عديدة منها التهرب الضريبي ولأجل اكتشاف أساليب التلاعب والغش لتغيير صورة الوضع المالي للشركة لا بد من توافر مجموعة من المهارات المتخصصة في المحاسبة والتدقيق ومهارات التحريات والتي يجب ان تنظر الى ما وراء بل يستخدم تحليل محاسبي مناسب لذلك لا بد من وجود المحاسبة القضائية لأنها تمثل الفهم العميق للعلوم المحاسبية والقانونية وامتلاك مهارة التحري

- والفحص والتقصي وممارسة أعلى درجات الشكل المهني وتأييد الدعاوي القضائية وذلك في ضوء معايير عامة يجب ان يتمتع بها المحاسب القضائي.
- **دراسة (شعبان، 2015م) بعنوان "مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية. هدفت الدراسة إلى توضيح مهنة المحاسبة القضائية إضافة إلى معرفة اهم التقنيات والأساليب المستخدمة في هذا الشأن، بالإضافة للوقوف على المقومات الرئيسية اللازمة لدخول مهنة المحاسبة القضائية حيز التنفيذ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود طلب على مهنة المحاسب القضائي في قطاع غزة وتوافر التأهيل العلمي لدى المحاسبين الماليين للقيام بهذه المهام إضافة إلى تطوير دوره بالجوانب القانونية اللازمة لذلك، كما تبين أن هناك تأثير واضح للمقومات البيئية الناتجة عن الظروف غير المستقرة السائدة في قطاع غزة على تفعيل هذه المهنة للوصول بها إلى مستويات افضل/ كما ظهرت هناك فجوة بين المتوقع من فئة المحاسبين وما يتم تحقيقه على ارض الواقع نتيجة لثقافة مقاومة التغيير لدى البعض وسوق العمل. توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها ضرورة تهيئة الظروف اللازمة بقطاع غزة والتأقلم على وضع عدم الاستقرار السائد، وتجنب الانصياع للوضع الراهن، ومواصلة التقدم باتجاه تطورات العصر التي تتناسب مع تطور وسائل الاحتيال المالي.**
 - **دراسة (محمد، 2016م) بعنوان "المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية. تهدف هذه الدراسة للتعرف على مفهوم المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود اختلاف بين مهارات المحاسب القضائي والمحاسب القانوني، لا توجد العديد من الدورات التدريبية والتأهيلية في مجال المحاسبة القضائية، وكانت أهم التوصيات الدراسة: لابد من المعرفة بالقواعد القانونية والتشريعية لسهولة عمل المحاسب القضائي وبناءً عليه ضرورة تدريس المحاسبة القضائية في الجامعات، ضرورة إنشاء قسم للمحاسبة القضائية لدى المحاكم**

الإدارية المتخصصة وأجهزة الرقابة على المال العام وهيئات مكافحة الفساد والتحقيق في جرائم الأموال.

الإطار النظري للبحث:

تشير الأدبيات الحديثة إلى تحول جذري في دور المحاسب، فبينما يركز المدقق الخارجي على إبداء رأي حول "عدالة" القوائم المالية، يركز المحاسب القضائي على "كشف" ما وراء الأرقام والبحث عن نية الاحتيال (Intent of Fraud). وتؤكد دراسة (Manneh et al, 2025) أن المحاسبة القضائية في أوقات الأزمات تعمل كأداة لتعزيز "المرونة المؤسسية" (Resilience) ومنع انهيار الشركات، وليس فقط حل النزاعات بعد وقوعها. والتالي استعراض للتطور المفاهيمي للمحاسبة القضائية:

مفهوم المحاسبة القضائية وتعريفها:

لم تتفق أدبيات الفكر المحاسبي على تعريف واضح ومحدد للمحاسبة القضائية، وعرفت بالعديد من التعريفات منها تعريف (Curtis, 2008, 535-543) بأنها تطبيق للمهام المحاسبية بهدف تحقيق الأغراض التوثيقية، أو التصرفات الخاصة بكل من: تحديد تسجيل تسوية استخراج فرز التقصي التحقق من البيانات المالية السابقة أو تطبيق الأنشطة المحاسبية اللازمة لتسوية الخلافات القانونية الحالية أو المتوقعة، أو استخدام البيانات المالية السابقة في المتوقع بالبيانات المستقبلية بهدف تسوية النزاعات القانونية. كما يرى (Okoye, 2013, p360) أن المحاسبة القضائية بأنها أسلوب محاسبي علمي للعمل على كشف وحل وتحليل وعرض المسائل المتعلقة بعمليات الغش والاحتيال بطريقة مقبولة في قاعات المحاكم.

كما عرفت المحاسبة القضائية بأنها تطبيق المهارات المالية ومهارة التحريات في القضايا غير المحسومة وذلك في إطار قواعد الإثبات، وهي تشمل الخبرة المالية والمعرفة بالغش وكذلك المعرفة بشكل صحيح لواقع الأعمال والبيئة القانونية بالإضافة إلى الخبرة مع مأموري التحقيقات والمجلس التشريعي. (p67-81, Augustine & Rosemary, 2014)

وتم تعريف المحاسبة القضائية بأنها نتيجة عملية التكامل الحاصلة بين مهارات المحاسبين والمدققين بالإضافة إلى مهارات التحقيق. (Blessing, 2015, p2)

اهداف المحاسبة القضائية:

تتمثل اهداف المحاسبة القضائية كما وردة في النشرة الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (p5 - (IFRS (AICPA):

١. جمع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأي فني مهني محايد للمساعدة في تأييد الدعاوي القضائية.

٢. اعداد محاسبين قضائيين لديهم المعرفة، الخبرة، والمهارة بالمحاسبة والمراجعة، ومهارة التحقيق في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا محاسبين قضائيين مؤهلين للمساهمة في تأييد الدعاوي القضائية.

٣. حماية المال العام من اعمال الغش والاحتيال وسوء الاستخدام والمساهمة في رفع كفاءة وفعالية وظيفة مهنة المراجعة الخارجية.

٤. تقييم الأضرار الناتجة عن اهمال المراجع الخارجي.

٥. اكتشاف الاختلاس، تحديد كمية والإجراءات الجنائية التي تتخذ بشأنه.

٦. جمع الأدلة في الدعاوي الجنائية.

٧. حساب قيمة الأصول في نزاعات الوراثة.

التطور المفاهيمي: من الخبرة التقليدية إلى التحقيق الجنائي الرقمي

لم تعد المحاسبة القضائية مجرد "حسابات ومراجعة" لفض نزاع، بل تحولت إلى علم استقصائي يعتمد على التكنولوجيا. تشير دراسة (Manneh et al, ٢٠٢٥)، إلى أن المحاسبة القضائية في فترات الأزمات تعمل كأداة لـ "منع الاحتيال" وليس فقط اكتشافه، من خلال تعزيز مرونة المؤسسات وشفافيتها. هذا المفهوم الحديث (Resilience) يجب أن يكون محورياً في البحث اليمني، حيث الشركات تحاول الصمود في اقتصاد الحرب.

كما توضح دراسة (Awwad,2025) في السياق السعودي، أن المحاسبة القضائية تداخلت عضوياً مع "الأدلة الرقمية" بعد صدور نظام الإثبات الجديد، مما يتطلب من

المحاسب القضائي مهارات تقنية عالية للتعامل مع البيانات الإلكترونية وسلاسل الكتل (Blockchain) لضمان مقبوليتها في المحكمة. هذا التحول يفرض على الباحثين في اليمن إعادة تعريف "مهارات المحاسب القضائي" لتشمل التحقيق الرقمي، حتى في ظل ضعف البنية التحتية، حيث أن الجرائم المالية أصبحت عابرة للحدود ورقمية بطبيعتها.

المحاسبة القضائية في بيئات الصراع والأسواق الناشئة

والسياق اليمني يتشابه مع سياقات أخرى تم دراستها حديثاً. دراسة Halub & Al- (2023) في العراق أثبتت وجود علاقة ارتباطية قوية (0.055) بين استخدام المحاسبة القضائية وفرض المنازعات المصرفية، مؤكدة أن المحاسب القضائي يساعد في "فهم ما وراء الأرقام" لمنع إفلاس البنوك. هذه النتيجة حيوية لليمن الذي يعاني قطاعه المصرفي من انقسام وأزمات سيولة حادة.

وفي سياق مشابه، توصلت دراسة (Banda et al, 2025)، في ملاوي إلى أن دمج المحاسبة القضائية في القطاع العام يعد أمراً حيوياً لتحسين النزاهة المالية، موصية ببناء قدرات المحاسبين لمواجهة "الاحتيال الممنهج" في المؤسسات الحكومية. إسقاط هذه النتائج على اليمن، وتحديدًا على عمل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمحاكم التجارية، يعطي البحث الأصلي بعداً استراتيجياً يتجاوز مجرد فض المنازعات التجارية الخاصة.

الفجوة التشريعية والمعيارية في المنطقة العربية

بينما تشير وثيقة البحث الأصلي إلى غياب التشريعات في اليمن، فإن المقارنة مع التطورات الإقليمية تبرز حجم هذه الفجوة. في السعودية، أصدرت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) معياراً خاصاً لـ "ارتباطات خدمات المحاسبة القضائية" في ٢٠٢٣. هذا المعيار يحدد مسؤوليات المحاسب القضائي بدقة، وهو ما يفتقده التشريع اليمني الذي لا يزال يعتمد على نصوص عامة في قانون الإثبات وقانون الخبراء.

تؤكد دراسة (Abd-Elghaffar, 2025) على أهمية التقنيات الحديثة في المحاسبة القضائية لكشف التحريفات الجوهرية، مشيرة إلى أن البيئة المصرية تتجه نحو تبني أطر عمل أكثر تطوراً. هذه المقارنات تخدم البحث في صياغة توصيات دقيقة للمشرع اليمني بضرورة الانتقال من النصوص العامة إلى "تخصص دقيق" ينظمه قانون خاص أو لوائح تنفيذية محدثة.

المحاسبة القضائية والأدلة الرقمية

يمثل التحدي الرقمي أبرز ملامح العصر. في دراسة حديثة حول التشريعات السعودية، أوضح (Awwad, ٢٠٢٥) أن المحاسب القضائي يجب أن يمتلك مهارات التعامل مع "الأدلة الرقمية" وقواعد سلاسل الكتل (Blockchain) لضمان قبول تقاريره في المحكمة. هذا البعد غائب بشكل كبير عن الممارسة في اليمن، مما يجعل التقارير التقليدية قاصرة عن تتبع التدفقات المالية الإلكترونية في قضايا غسيل الأموال أو التهريب.

السياق اليمني والإقليمي

في السياق المحلي، وجد (الجماعي، ٢٠٢٤) أن هناك توفراً لمقومات المحاسبة القضائية في أجهزة الرقابة اليمنية، لكن التطبيق الفعلي يصطدم بغياب التشريعات الملزمة. وبالمقارنة مع التجربة العراقية، أثبتت دراسة (Al-Haidari & Halub, 2023) وجود علاقة ارتباطية قوية بين استخدام تقنيات المحاسبة القضائية وسرعة فض المنازعات المصرفية، وهو قطاع يعاني بشدة في اليمن حالياً. كما أشارت دراسة (Alzahrane, 2024) في السعودية إلى أن الفجوة المهارية هي العائق الأكبر، موصية بدمج مقررات المحاسبة القضائية في التعليم الجامعي، وهو ما تفتقده الجامعات اليمنية.

الخبرة القضائية والتدقيق في البيئة اليمنية

- الفرق بين المحاسب القضائي والمحاسب القانوني: تتمثل أوجه الاختلاف بين المحاسب القضائي والمحاسب القانوني في أن الأول يهدف إلى تحديد المناطق غير القانونية والمشكوك فيها والبيئة التي تساعد على الاحتيال، بينما يوضح الثاني رأياً فنياً عن حقيقة النشاط وأن المحاسب القضائي يتطلب منه المعرفة القضائية وبدقه،

فالدوافع الحقيقية من وراء نشاط المحاسبة القضائية هي تلبية حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين يدلون بأرائهم حول المخالفات المالية وتلبية حاجة المستثمرين والمساهمين والمقرضين إلى المعلومات الصحيحة والصادقة وخدمة الجهات الضريبية والجهات الرقابية الحكومية. (ايمن، عاطف، مدونة كوم، 2018)

وتعتبر المحاسبة القضائية حقل من حقول المحاسبة تستخدم علو ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من أجل كشف الأضرار الاقتصادية وإعداد الآراء في التحقيقات القانونية لدعم عمليات التقاضي والمحاسبة الاستقصائية، وهي ليست محاسبة فحسب لأنها تتطلع إلى أبعد من الأرقام في التعامل مع الواقع. مما يتطلب التحليل العميق لمعطيات قضية ما لمساعد من ثم في الكشف عن المشاكل الكامنة في الأعمال التجارية والمالية، وهي تستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم لحسم النزاعات بصورة عادلة، وهي ليست تدقيق أو محاسبة قانونية فحسب لأن المحاسبة القانونية تؤهل أساساً محاسبين ماليين ومدقق حسابات، بينما هذا يشكل جزء من عمل ومهارات المحاسبة القضائية، وهي بالتالي تمثل استخدام للمعرفة والمهارات المهنية في الدعاوي المدنية او الجنائية بهدف تقديم أدلة موضوعية على المحاكم والجهات المهتمة بالقضية محل التحقيق او النزاع ولذلك تم تسميتها بالمحاسبة القضائية.

• **العلاقة بين مراجعة الحسابات والمحاسبة القضائية:** يمكن أن نبين مفهوم كل منها كما يلي:

١. **مراجعة الحسابات المالية:** هي عبارة عن جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك، ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل. (ارينز، الفين، لويك، 2002، 21)

٢. **مراجعة الاحتيال:** إن الهدف من مراجعة الاحتيال هو المراجعة في سبيل كشف حالات الغش والتلاعب أو منعها في الشركة أو البيئة التنظيمية، وعادة ما يتم هذا الكشف عن طريق مراجعة الضوابط القائمة والحالية لمنع وكشف الاحتيال في المعاملات، وربما يتم أيضاً وضع توصيات لتنفيذ إجراءات كشف ومنع التزوير، وعادة ما تجري عملية مراجعة الاحتيال على أساس استباقي، ويجب عدم الخلط بين تحقيقات الاحتيال التي تجرى بعد الواقعة ومن الممكن أن تكون بواسطة المحاسبين القضائيين، ومراجعة الاحتيال ملزمة لكل من صاحب العمل، وتذهب عملية مراجعة

الاحتيايل إلى مدى أبعد من المراجعة المالية حيث تركز على ما وراء هذه العمليات، وينظر مراجع عمليات الاحتيايل إلى نظام الرقابة الداخلية بنظرة مختلفة عن المراجع المالي، إذ ينظر إليها من زاوية أنه كيف يمكن أن يكون نظام الرقابة الداخلية مدخلاً أو وسيلة للاحتيايل.

ان المحاسبة القضائية لا تعني تدقيق الحسابات لوجود فروقات بين المحاسبة القضائية والتدقيق متمثلة بالآتي: (علي، أحمد خالد، 2013: 50)

١ - تعتمد المحاسبة القضائية على تقديم رأي يستند إلى واقع يكون معروف أو لم يكتشف حيث إن المحاسب القضائي يرى بالعين العادية ما لم يرى، بينما يركز التدقيق على رأي المدقق المهني ووضوح فيما إذا كانت القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح عن محتويات البيانات المالية.

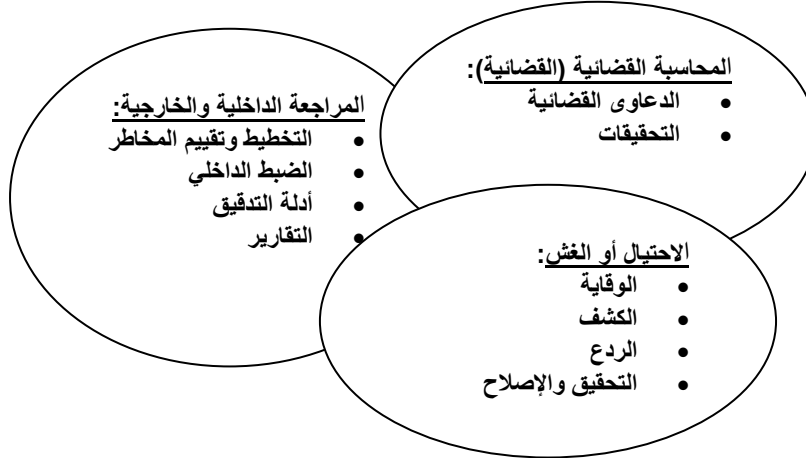
٢ - تركز المحاسبة القضائية على وظيفة المحاسب القضائي كمحقق والخبير والشاهد، بينما يركز التدقيق على دور المدقق كمحقق فقط.

٣ - هناك طلب متزايد على المحاسبة القضائية من قبل المؤسسات المختلفة، بينما يركز التدقيق على أن العملية هي عملية روتينية ثابتة.

٤ - تركز المحاسبة القضائية إلى التعامل مع كل القضايا المدنية والجنائية، بينما يتعامل المحاسب مع كل القضايا المدنية.

ويمكن القول إن العلاقة بين مراجعة الحسابات والمحاسبة القضائية هي علاقة ديناميكية، ومع ذلك فإن هناك نقاط تقاطع بين المحاسبة القضائية والأساليب المستخدمة في التدقيق والشكل التالي يوضح تلك العلاقة والتقاطعات واستخدام المحاسبة القضائية من أساليب التدقيق، وكلاهما من فروع المعرفة والتخصص المتعلقة بالمحاسبة كما يلي: (والشكل التالي يوضح العلاقة بين المحاسبة القضائية والتدقيق).

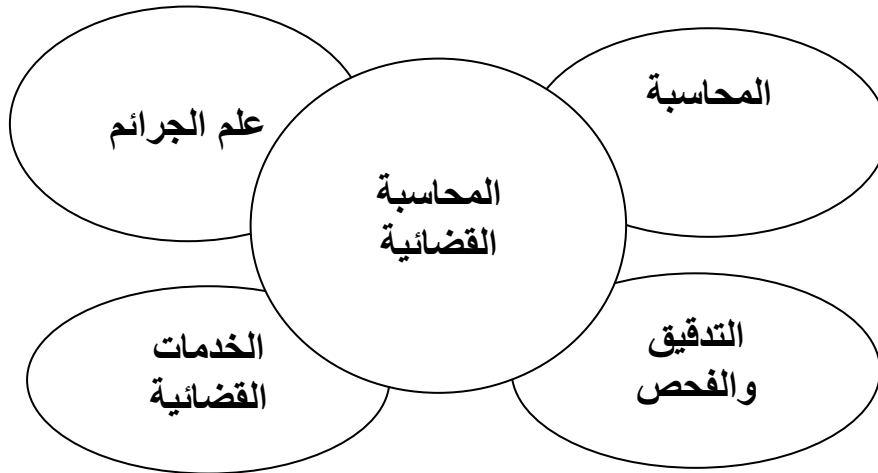
الشكل رقم (١) التالي:



Source: Education and Training in Fraud and Forensic Accounting: A Guide for Educational Institutions, Stakeholder Organizations, Faculty, and students. West Virginia University, February 7, 2007, p ٤٠. ناهض نمر محمد الخالدي / مرجع سابق، ص ٤٠).

ولهذا تأخذ المحاسبة القضائية موقعاً متوسطاً ومشتركاً بين مجموعة من المعارف والتي بدورها تبين إطار عمل المحاسبة القضائية في الاستفادة من مجموعة المعارف المختلفة، والشكل التالي يوضح موقع المحاسبة القضائية ضمن هذه المعارف كما يلي:

الشكل رقم (٢):



من إعداد الباحثان.

يوضح الشكل رقم (٢) السابق أوجه الاختلاف بين المحاسب القضائي وبين المحاسب القانوني (المدقق الخارجي)، حيث أن الأول يهدف إلى تحديد المناطق غير القانونية والمشكوك فيها، والبيئة التي تساعد على الغش، بينما يوضح الثاني رأياً فنياً محايداً عن حقيقة النشاط، والأول أكثر عمقاً وأقل اتساعاً وأن المحاسب القضائي يتطلب منه المعرفة القضائية وبدقة، وإن الدوافع الحقيقية من وراء نشأة المحاسبة القضائية هي تلبية حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين يدلون بأرائهم حول المخالفات المالية، وتلبية حاجة المستثمرين والمساهمين والمقرضين من المعلومات الصحيحة والصادقة وخدمة الجهات الضريبية والجهات الرقابية الحكومية.

• **واقع مهنة الخبرة القضائية في اليمن:** البيئة المحاسبية في اليمن تعتبر من البيئات البدائية في مجال الخبرة القضائية وذلك يرجع إلى أن بلادنا تعتبر من الدول النامية اقتصادياً بالرغم أن قانون الإثبات اليمني أورد عدة شروط في دليل الاثبات ليكون كافياً بذاته غير دالاً على غيره، كما ورد في المادة رقم (13) من قانون الاثبات حيث حدد طرق الاثبات كما يلي:

١ - شهادة الشهود الإقرار، الكتابة، اليمين وردها والنكول عنها، القرائن القاطعة، المعاينة (النظر).

٢ - الخبرة (العدول) تقريرهم، استجواب الخصم.

٣ - ويجب على الخبير القضائي أبداء رايه المهني بناء على الأدلة التي حصل عليها من الوثائق والمستندات التي أطلع عليها خلال قيامه بالمهمة او من خلال استجوابه للخصوم او اقراراتهم الخطية والشفهية في محاضر الجلسات.

٤ - يجب على الخبير القضائي الالتزام بالمهنية والحيادية والموضوعية خلال تقييمه للأدلة التي حصل بموجب تكليفه وعدم اهمال أي دليل او تجاهله ما لم يكون لديه مبرر كافي لتجاهله وان يذكر هذا المبرر في التقرير للرد عليه من قبل الخصوم.

كما وضحت القوانين اليمنية النافذة ذات العلاقة بالخبرة القضائية المعارف والمهارات العامة المطلوبة من الخبراء القضائيين اليمنيين (IFRS, SINCE 1947, P 18):

١ - المعرفة العميقة بالقوائم المالية والقدرة على تحليلها انتقادياً، مما يساعد المحاسب القضائي في اكتشاف النماذج غير الاعتيادية في المعلومات المحاسبية ومعرفة مصدرها.

- ٢ - الفهم الشامل لمخططات الاحتيال، بما في ذلك استغلال الأصول، وغسيل الأموال، والرشوة والفساد.
 - ٣ - القدرة على فهم نظم الرقابة الداخلية للشركات، وتقييم مخاطر نظام الرقابة الداخلية، وتقييم مدى إنجاز الإدارة لأهدافها وتوعية المستخدمين بمسؤولياتهم الرقابية، ومراقبة جودة تطبيق البرامج لتصحيح التغيرات التي تحدث.
 - ٤ - البراعة في استخدام الحاسوب والمعرفة بنظم عمل الشبكات، مما يساعد المحاسب القضائي في إجراء التحقيقات في تعديلات البنوك الالكترونية ونظم المحاسبة الحاسوبية.
 - ٥ - المعرفة بعلم النفس، لفهم الحافز وراء السلوك الإجرامي ومنع البرامج التي تحت وتشجع الموظفين على الاحتيال.
 - ٦ - مهارات التواصل والاتصال، مما يساعد على نشر المعلومات عن السياسات الأخلاقية للشركة، كما تساعد المحاسب القضائي في إدارة المقابلات والحصول على المعلومات المهمة التي يحتاجها.
 - ٧ - المعرفة الشاملة بسياسات حوكمة الشركات والقوانين المنظمة لهذه السياسات.
 - ٨ - معرفة بالقانون الجنائي والمدني والنظام القانوني وإجراءات المحاكم.
- وكما ورد في قانون الإثبات اليمني رقم (20) لسنة 1996م وتعديلاته ضمن مواد الباب الثامن الخاص بالاستعانة بالخبراء (العدول) ارقام (165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175) وهذه المواد جميعها اختصت بكيفية الاستعانة بالخبراء (العدول) نوردتها كما يلي:
- ١ - على المحكمة في المسائل الفنية كمسائل الطب والهندسة والحساب وغيرها مما يدق فهمه أن تعين خبيرا (عدلا) أو أكثر من المؤهلين علميا وفنيا أو ممن لهم خبرة خاصة المشهورين بذلك لتستعين بهم في كشف الغامض من هذه المسائل مما يفيد إثبات الواقعة المراد إثباتها.
 - ٢ - ويجب على المحكمة أن تذكر في قرارها بيانا دقيقا لمأمورية الخبير والأجل المضروب لإيداع تقريره فيه ويكلف الخبير بتقديم تقرير بما أدت إليه أبحاثه في الموعد المحدد.

- ٣ - يجوز أن يتفق الخصوم على خبير (عدل) أو أكثر تعيينهم المحكمة بناء على طلبهم كما يجوز أن يختار كل من الخصمين خبيراً (عدلاً) على أن تختار المحكمة خبيراً (عدلاً مرجحاً).
- ٤ - يجوز رد الخبير للأسباب التي يرد بها القاضي وفقاً لقانون المرافعات ولا يقبل من أحد الخصوم طلب رد الخبير المعين بناء على اختيارهم إلا إذا كان سبب الرد قد حدث بعد تعيينه.
- ٥ - يكون تعيين الخبراء (العدول) من تلقاء نفس المحكمة أو بناء على طلب الخصوم وتعين المحكمة الخصم الذي يلزم بأداء الأمانة (العدل) التي تقدرها لصرف أتعاب الخبراء منها ويجب على الخصم الذي عينته المحكمة أن يدفع الأمانة في الميعاد الذي تحدده المحكمة فإن لم يفعل سقط حقه في الاستشهاد بالخبراء (عدول) ما لم يقيم خصمه بدفعها ويجوز للمحكمة أن تقسم الأمانة بين الخصوم
- ٦ - يجوز للمحكمة أن تقدر جزء من الأمانة يصرف للخبير مقدماً للاستعانة به في أداء المهمة التي كلف بها، كما يجوز أن تصرفها له كلها مقدماً مع تحقق المصلحة.
- ٧ - بمجرد دفع الأمانة تستدعي المحكمة الخبير وتعرض عليه المهمة فإن قبلها تحلفه اليمين بأن يؤديها بالذمة والأمانة والصدق وتقدر المبلغ الذي يصرف له مقدماً إن لم تكن قدرته من قبل ويكون صرفه له في الحال وتصرح له بكل ما يلزم من انتقال وإطلاع وغيره لأداء المهمة المكلف بها.
- ٨ - يكون أداء المهمة بحضور الخصوم كلما أمكن ذلك ويجب على الخبير استدعاؤهم لذلك وإن حرر محضراً بالإجراءات التي تمت يوقع عليه مع الخصوم الحاضرين ويثبت غياب من غاب منهم واستدعائه له.
- ٩ - للخبير (العدل) أن يستمع إلى أقوال الخصوم وأقوال شهودهم وإن يجري المعاينات (النظر) والأبحاث اللازمة والمقيدة في أداء مهمته.
- ١٠ - على الخبير أو الخبراء تقديم تقاريرهم في الميعاد الذي حددته المحكمة ويجوز للخبراء إذا تعددوا تقديم تقرير مشترك متفق عليه بينهم وموقع عليه منهم كما يجوز لكل منهم أن يقدم تقريراً مستقلاً برأيه موقعاً عليه منه.

- ١١ - للمحكمة أن تأخذ بتقرير الخبراء أو الخبير الذي تطمئن إليه مع بيان الأسباب إذا خالف التقرير الذي أخذت به تقريراً آخر ولها أن تستمع إلى مناقشات الخصوم في شأن التقارير المقدمة وملاحظاتهم عليها وإن تكلف الخبير أو الخبراء مرة أخرى لاستكمالها أو تصحيحها إذا لزم الأمر أو ترفض طلبات الخصوم.
- ١٢ - إذا تأخر الخبير أو الخبراء عن تقديم تقاريرهم في الميعاد المحدد جاز للمحكمة أن تمنحهم أجلاً آخر مع تغريمهم في حدود خمسمائة ريال إذا تبين تقصيرهم، ويجوز لها إذا تكررت تأخرهم عن تقديم التقرير وثبت لها أن الخبير لم يباشر ما كلف به أصلاً أو باشرها وتلكاً في إتمامها بقصد تعطيل الفصل في الدعوى أن تعزله وتعين خبيراً آخر بدله مع تغريمه وإلزامه بالتضمينات المناسبة التي يطلبها الخصوم نتيجة تعطيله للدعوى وما انفق من مصاريف، كما يجوز للمحكمة استبدال الخبير إذا اعتذر عن أداء ما كلف به بعد قبوله للتكليف وإلزامه بالمصروفات التي أنفقت بسبب قبوله للمهمة إذا لم يقدم عذراً مقبولاً.
- ١٣ - تعتبر النتيجة التي توصل إليها الخبير أو الخبراء وتطمئن إليها المحكمة دليلاً كاملاً في المسائل التي يعينون فيها.

• تقييم واقع الخبراء القضائيين في المحاكم والنيابات اليمنية:

أن غياب دور المؤسسات الحكومية في تنظيم وتوجيه قطاع الأعمال سواء الخاص أو العام أو المختلط في الالتزام بمسك حسابات منتظمة وأنظمة محاسبية ومالية حسب المعايير والقانونين الناظمة ذات العلاقة مثل القانون المالي والنظام المحاسبي الحكومي والموحد في القطاع العام وبالمثل في القطاع الخاص أي أن يكون للجهات الرسمية للدولة دور في توجيه وتوعية وإلزام الشركات والمؤسسات الاعمال أن تلتزم بتنظيم عملها المالي والإداري من بداية التأسيس واستخراج التراخيص للإنشاء عن طريق المراقبة وذلك من خلال عمل ورش توعوية وندوات سيتدعى إليها جميع الجهات ذات العلاقة من القضاء أي المحاكم وممثليها والوزارات الحكومية المعنية بالإشراف على قطاع الأعمال وتنظيمها بهدف خلق بيئة محاسبية لدى قطاع الاعمال منظمة ماليا وإداريا وملتزمة بمعايير واسس محاسبية موحدة تساعد هذه البيئة الجانب القضائي أو الخبراء القضائيين في هذا الجانب ان تبني تقاريرهم على أسس واضحة وصحيحة وموحدة أي بتبني معايير محلية للمحاسبة القضائية تتناسب مع بيئة العمل في اليمن.

وبناء على ما توصل اليه الباحثان من خلال المقابلات التي اجراها مع عينة من المحاسبين القانونيين والخبراء الماليين المعتمدين لدى محاكم امانة العاصمة، يمكن ايجاز تقييم البيئة المحاسبية والمالية اليمنية في النقاط التالية:

- ١ - غياب دور الجهات الرسمية للدولة والمتمثلة بالمؤسسات والوزارات الحكومية المعنية بالإشراف والرقابة على قطاع الاعمال سواء العامة والخاصة مثل وزارة الصناعة والتجارة وغيرها من الجهات ذات العلاقة.
- ٢ - ضعف البيئة المحاسبية والمالية في اليمن من حيث واجراءاتها ومعاييرها في البيئة الاعمال في اليمن العام أو الخاص مما يجعل أمام المحاسب القضائي صعوبات كبيرة في تنفيذ مهمته.
- ٣ - ضعف وقصور في البيئة التشريعية اليمنية النازمة لمهنة المحاسبة والمراجعة وذلك لعدم وجود تشريعات منظمة للمحاسبة القضائية ومعايير محلية تتناسب مع بيئة الاعمال في اليمن.
- ٤ - غياب الوعي المحاسبي والمالي لدى قطاع الاعمال سواء الخاص أو العام وذلك بعدم تبنيتها لأنظمة محاسبية ومالية والإدارية تدار من قبل كوادر محاسبية متخصصة لضمان جودة التقارير المالية وصحتها.
- ٥ - ضعف الجانب التنظيمي المالي والإداري والتشريعي لقطاع الاعمال سواء في المؤسسات الاقتصادية العامة والمختلطة أو في الشركات الخاصة في اليمن أي معظم اعمال الشراكة في السوق اليمنية تقوم على الأعراف أي شراكة عرفية لا تستند على تنظيم عقدي واضح مما ينعكس سلباً على أداء مهام الخبرة القضائية.
- ٦ - ضعف الثقافة المالية لدى العاملين في الجهات القضائية من محاكم ونيابات النوعية المتخصصة وذلك لعدم اخذ الدورات النوعية في مجال القضاء التجاري والمحاسبة المالية والقضائية.
- ٧ - انعدام الثقة بدور المحاسب القضائي او القانوني والنتيجة عن تراكمات سلبية ناتجة عن سوء سلوك بعض الممتنئين لهذه المهنة الأمر الذي أثر على مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية او القضائية في اليمن.
- ٨ - قصور من جانب الجهات المعنية بالإشراف والرقابة على مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن وذلك لتنظيم وعمل قواعد ومدونة السلوك المهنية الملزمة لجميع منتسبي

مهنة المحاسب والمراجعة وتحديثها بشكل مستمر لضمان حسن سلوك أعضائها في الميدان العملي.

٩ - عدم وجود وعي كامل لدى الجهات القضائية سواء المحاكم التجارية والنيابات كنيابة الضرائب والأموال العامة في تحديد الاتعاب المهنية الكافية للخبراء المهنيين القضائيين وبما يتناسب ويليق بالمهنة ويرفع من شأنها ويحسن من أدائها الفني ومخرجاتها.

١٠ - بيئة قطاع الاعمال في اليمن العامة والخاصة لا تشجع على تطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

١١ - انعدام التوعية لدى المحامين بمهنة المحاسبة والخبرة القضائية والأسس التي بنيت عليها هذه المهن وذلك لعدم إلحاقهم بدورات وورش توعوية وتدريبهم في جانب مهنة المحاسبة والمراجعة القانونية والقضائية لترسيخ فهم الشراكة بين القضاء ومهنة المحاماة والخبرة القضائية كشركاء لتحقيق العدالة.

١٢ - غياب وقصور وعدم فهم المحامين لدورهم كمحامين وكذا لعدم فهمهم لدور الخبراء الفنيين القضائيين او القانونيين وذلك باعتبارهم خصوم وليست جهات مهنية مستقلة ومحايده هدفها مساعدة القضاء وتعتبر أحد الأدوات الرئيسية في تحقيق العدالة وجودة الحكم القضائي.

١٣ - انعدام الاشراف من قبل القاضي مصدر التكليف للخبير القضائي وتتبع مجريات تنفيذه لمهمته لتذليل كل المعوقات بصفته جهة قضائية مصدر التكليف وجهات ضبط.

١٤ - قصور في تحديد نطاق مهام الخبير القضائي بصورة دقيقة من قبل القاضي مصدر التكليف الامر الذي ينعكس سلباً على جودة تقرير الخبير الفني.

١٥ - قصور في إجراءات التقاضي سواء من أطراف التقاضي او المحامين وغيرهم الأمر الذي ينعكس سلباً على أداء الخبرة القضائية.

١٦ - بيئة الاعمال المحاسبية المالية في اليمن لا تساعد الخبراء بأن يعملوا بمهنية وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها مما يجعله ينحرف عن المسار المهني والعلمي الى الأعراف والاجتهاد الشخصي في أداء مهمته وهذا قد

يتعارض كثيراً مع الأسس المهنية والقانونية الناظمة لمهنته مما يجعله محل لانتقاد والمسألة.

١٧ - الخبير الفني القانوني والقضائي مهمته الرئيسية التحقق من الأدلة والمستندات المقدمة له من أطراف التقاضي وليس إيجاد هذه الأدلة والمستندات.

١٨ - كثرة عدد القضايا التجارية والمالية والمصرفية المنظورة أمام القضاء التجاري بالمقابل قلة العاملين في القضاء التجاري من قضاء ومعاونيهما الأمر الذي يلقي العبء على الخبراء المهنيين العاملين في البيئة اليمنية.

١٩ - القاضي دورة تحديد نطاق المهمة بصورة دقيقة وتحديد الوقت الكافي لإنجاز مهمة الخبرة القضائية وتحديد الاتعاب المهنية الكافية التي تتناسب مع حجم المهمة ونوعها وفترة هذا كله يمثل قصور وضعف في خلق مناخ مناسب لجودة تقرير الخبرة القضائية لتحقيق العدالة.

٢٠ - عدم وجود جهة أو هيئة راعية للخبرة القضائية في اليمن تقوم بتنظيم الخبراء وتحديد ادوارهم وتقييم تقارير أدائهم بهدف الارتقاء بمهنة الخبرة القضائية وتطويرها، مما أدى إلى تراجع جودة الخدمة المقدمة من بعض المحاسب القانونيين افراد أو مكاتب التدقيق ونقل صورة سيئة على مكاتب التدقيق والتعميم بعدم الكفاءة المهنية لجميع المحاسبين القانونيين من قبل بعض القضاة في المحاكم والنيابات المختلفة.

ومما سبق يمكن القول إن أوجه القصور لها تأثير كبير على عمل الخبير القضائي او المحاسب القضائي في اليمن وعلى جودة تقاريره الفنية التي يعتمد عليها الحكم القضائي في تحقيق العدالة، ويمكن ايجاز وتوضيح الفروقات بين المحاسبة التقليدية والمحاسبة القضائية والتحديات والحلول المقترحة لتفعيل المحاسبة القضائية في اليمن من خلال الجدولين التاليين:

جدول (١): مقارنة بين المحاسبة التقليدية والمحاسبة القضائية (السياق اليمني والمعايير الدولية) كما يلي:

وجه المقارنة	المحاسبة التقليدية / التدقيق (المعمول به حالياً)	المحاسبة القضائية (المطلوب تفعيلها)	الفجوة في اليمن
الهدف الأساسي	إبداء رأي حول عدالة القوائم المالية (توكيد).	كشف الاحتيال، تحديد المسؤولية، وفرض النزاع (تحقيق).	الخبراء يركزون على مطابقة الأرقام دون البحث عن نية الاحتيال.
نطاق العمل	العينة (Sampling).	الفحص الشامل والتحليلي (Full Examination).	الاعتماد على العينات قد يفوت أدلة جوهرية في النزاعات.
الأدلة	المستندات الورقية والدفترية.	تحليل البيانات، الأدلة الرقمية، المقابلات، التحريات.	ضعف القدرة على التعامل مع الأدلة الرقمية والتحريات الميدانية.
المرجعية	معايير المحاسبة والمراجعة (GAAP/IFRS).	قوانين العقوبات، الإثبات، علم الجريمة، ومعايير الاحتيال.	غياب تشريع ينظم عمل المحاسب الجنائي كخبير قانوني - محاسبي.
المخرجات	تقرير مراجع حسابات نمطي.	تقرير خبير قضائي مفصل، شهادة خبير أمام المحكمة.	التقارير الحالية تفتقر للهيكليّة القانونية اللازمة للإقناع القضائي.

المصدر: من اعداد الباحثان.

جدول (٢): مصفوفة التحديات والحلول المقترحة لتفعيل المحاسبة القضائية في اليمن كما يلي:

التحدي الرئيسي (وفقاً للدراسة الأصلية والأدبيات الحديثة)	الأثر على المحاكم التجارية	الحلول المقترحة
غياب التشريعات المنظمة	تباين معايير قبول التقارير، ضعف حجية الأدلة.	إصدار لائحة تنظيمية خاصة بـ "الخبراء الماليين الجنائيين" ضمن قانون الإثبات (Awwad & Abdelsattar, 2025).
نقص المهارات الرقمية	العجز عن تتبع الجرائم المالية الإلكترونية وغسيل الأموال.	إدراج "التحقيق الجنائي الرقمي" في متطلبات ترخيص الخبراء (Manneh et al, 2025).
الفجوة التعليمية	خريجون يفتقرون لمهارات الربط بين القانون والمحاسبة.	دمج مقررات المحاسبة القضائية في كليات التجارة والحقوق بالجامعات اليمنية (Alzahrane, 2024).
ضعف الاستقلالية	تأثير الضغوط القبلية والسياسية على حيادية الخبير.	إنشاء هيئة مستقلة للخبراء تتبع مجلس القضاء الأعلى مباشرة لضمان الحماية (Banda et al, 2025).

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على المراجع الموثقة في الجدول.

النتائج:

من خلال ما سبق خرج الباحثان بعدد من النتائج الهامة يمكن ايجازها في الآتي:

النتيجة الأولى: طبيعة دور المحاسبة القضائية في المحاكم التجارية اليمنية:

أظهرت الدراسة أن دور المحاسبة القضائية في المحاكم التجارية اليمنية لا يزال محصوراً في إطار "الخبرة الحسابية التقليدية" (تصفية حسابات، مطابقة أرصدة)، ولم يرتق بعد إلى المفهوم الحديث للمحاسبة القضائية الاستقصائية التي تهدف لكشف الاحتيال المالي المعقد.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (الجماعي، ٢٠٢٤) في دراسته حول اليمن، حيث وجد أنه بالرغم من توفر "مقومات" المحاسبة القضائية بنسبة ٨٠٪ لدى الأجهزة الرقابية، إلا أن التطبيق الفعلي لا يزال يواجه تحديات تحد من دوره في الحد من الاحتيال. ويعزى هذا القصور إلى أن المحاكم التجارية في اليمن، ورغم إنشائها لتسريع التقاضي، لا تزال تعتمد على خبراء "جدول" تقليديين يفتقرون لمهارات "التحقيق الجنائي المالي".

وبمقارنة ذلك مع نتائج (Alzahrane, 2024) في السعودية، نجد أن هناك طلباً متزايداً على مهارات المحاسبة القضائية المتخصصة لتعزيز مصداقية التقارير المالية في قاعات المحاكم، مما يشير إلى أن اليمن يتأخر خطوة تنظيمية وتعليمية عن جيرانه. إن اقتصار الدور على الجانب الحسابي البحت يحرم القضاء اليمني من أداة قوية لكشف "المحاسبة الإبداعية" وعمليات غسيل الأموال التي تزدهر في اقتصادات الظل، كما هو الحال في العراق وفقاً لـ (Halub & Al-Haidari, 2023).

النتيجة الثانية: متطلبات التأهيل والمهارات للمحاسب القضائي:

خلص البحث إلى وجود فجوة كبيرة في التأهيل العلمي والمهني للخبراء المعتمدين أمام المحاكم التجارية، حيث يفتقر معظمهم إلى المعرفة القانونية الإجرائية ومهارات التحقيق الجنائي، والقدرة على التعامل مع الأدلة الرقمية. حيث بينت الدراسة وجود ضعف ملحوظ في مهارات "التحقيق" و"المعرفة القانونية" لدى عينة الدراسة. فالمحاسب القانوني في اليمن مؤهل لإعداد القوائم المالية، لكنه يفتقر

لمهارات "استجواب الشهود الماليين" أو "تتبع الأصول المخفية" (Asset Tracing). هذه النتيجة تتقاطع مع دراسة (Abd-Elghaffar, 2025) التي أكدت أن كشف التحريفات الجوهرية يتطلب دمج تقنيات التحليل الرقمي والاستقصاء، وهي مهارات غير متوفرة في برامج التأهيل الحالية لجمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين.

بالإضافة الى ما سبق نجد بأن هذه النتيجة جوهرية وتدعمها بقوة الأدبيات الحديثة. فالدراسة المنهجية التي أجراها (Manneh et al, 2025) تؤكد أن فعالية المحاسبة القضائية تعتمد كلياً على تكامل مهارات المحاسبة مع القانون وتقنيات التحقيق الحديثة. وفي العصر الرقمي، يشير (Awwad & Abdelsattar, 2025) إلى أن المحاسب القضائي يجب أن يكون قادراً على جمع وتحليل "الأدلة الرقمية" وفقاً لمعايير مقبولة قضائياً. وفي الواقع اليمني، حيث يتم تداول وثائق وعقود تجارية معقدة، غالباً ما تكون إلكترونية أو عبر تحويلات غير رسمية، يصبح نقص هذه المهارات عائقاً أمام العدالة. وتتوافق هذه النتيجة مع توصيات (الشمري، وعباس، ٢٠٢٤) التي ربطت بين كفاءة المحاسب القضائي وتحقيق التنمية المستدامة واستقرار المؤسسات. لذا، فإن الاعتماد على شهادة محاسب قانوني (CPA) فقط، كما هو معمول به حالياً في اليمن، لم يعد كافياً، بل يجب استحداث شهادات مهنية متخصصة مثل: (CFE) كما هو الحال عالمياً.

النتيجة الثالثة: البيئة التشريعية والتنظيمية:

يعاني نشاط الخبرة القضائية في اليمن من فراغ تشريعي وتنظيمي، حيث لا توجد معايير فنية ملزمة تحكم عمل المحاسب القضائي، مما يؤدي إلى تباين جودة التقارير واجتهادات القضاة في قبولها أو رفضها. حيث أكدت النتائج أن غياب قانون خاص ينظم "الخبرة القضائية المحاسبية" يمثل العائق الأكبر. فالمواد (١٦٥ - ١٧٥) من قانون الإثبات اليمني تتعامل مع الخبر بشكل عام دون تخصيص للمحاسب الجنائي. وبمقارنة ذلك مع التطورات في المملكة العربية السعودية، حيث أصدرت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) معياراً خاصاً لـ "ارتباطات

المحاسبة القضائية" (Awwad, 2025)، يظهر حجم التأخر التشريعي في اليمن، مما يؤدي إلى تباين جودة التقارير وضعف حجيتها أمام محكمة النقض. من جانب آخر تعتبر هذه النتيجة هي الأخطر، حيث أن "سيادة القانون" ووضوح الإجراءات هما أساس الثقة في النظام التجاري. يوضح تحليل (Awwad & Abdelsattar, 2025) للنظام السعودي أن وجود تشريعات واضحة (مثل: نظام الإثبات ونظام التعاملات الإلكترونية) هو ما مكن المحاسبة القضائية من أخذ دورها الحقيقي. في المقابل، يشير البحث الأصلي والتقارير الحديثة عن القضاء اليمني إلى أن قانون الإثبات اليمني وقانون المرافعات لم يتم تحديثهما ليواكبا الطبيعة المستحدثة للنزاعات المالية. كما أن غياب "هيئة راعية" أو "مجلس للخبراء" يضعف من استقلالية الخبير ويجعله عرضة لضغوط أطراف النزاع، وهي مشكلة أشار إليها (Banda et al, 2025) في سياق الدول النامية. هذا الفراغ التشريعي في اليمن يجعل تقارير الخبرة "استشارية" وليست "حاسمة"، مما يطيل أمد النزاعات التجارية ويضر بيئة الاستثمار.

النتيجة الرابعة: دور المحاسبة القضائية في تعزيز كفاءة وعدالة الأحكام القضائية:

تسهم جودة تقارير المحاسبة القضائية اسهام كبير في سرعة وكفاءة وعدالة الفصل في المنازعات التجارية، إلا أن هذا الدور لا يزال محدوداً في اليمن بسبب العوامل البيئية والتنظيمية المعيقة. حيث تدعم دراسة (Abd-Elghaffar, 2025: 197)، هذه النتيجة، موضحة أن استخدام تقنيات المحاسبة القضائية المتطورة يساهم في كشف الأخطاء الجوهرية ويدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية والقضائية. وفي اليمن، حيث تواجه المحاكم التجارية ضغطاً هائلاً وتراكمًا للقضايا، فإن تفعيل المحاسبة القضائية ليس خياراً رفاهياً بل ضرورة إجرائية. التقارير الفنية الرصينة تقلل من الحاجة لجلسات استماع مطولة وتوفر للقاضي "قناعة فنية" مبنية على أدلة دامغة.

ولكن، يشير (Aljarbani, 2026)، الى أن التحديات الهيكلية في القضاء اليمني وانقسامه تؤثر سلباً على تنفيذ الأحكام المبنية حتى على أفضل التقارير الفنية.

بالتالي، فإن فعالية المحاسبة القضائية مشروطة بوجود جهاز قضائي مستقل ونافذ، وهو ما يمثل التحدي الأكبر في السياق اليمني الحالي.

النتيجة الخامسة الواقع العملي: هيمنة الدور التقليدي:

أظهرت النتائج أن معظم المهام الموكلة للخبراء في المحاكم التجارية اليمنية تنحصر في "تصفية الحسابات" و"المطابقة الدفترية". وتتفق هذه النتيجة مع ما طرحه (Banda et al, 2025)، بأن القطاع العام والمحاكم في الدول النامية غالباً ما تستخدم المحاسبين لمهام روتينية، مهددة قيمتهم في كشف الاحتيال المعقد. هذا القصور يحرم القاضي اليمني من رؤية تحليلية قد تغير مسار الحكم في قضايا الإفلاس أو الشراكات المعقدة.

الاستنتاجات

بناءً على النتائج التي توصل إليها الباحثان فقد خرج البحث بالاستنتاجات الآتية:

- الدور المغيب للمحاسبة القضائية في اليمن، حيث لا تزال في طور "الخبرة الحسابية" ولم ترتق لمستوى "التحقيق الجنائي المالي"، مما يطيل أمد التقاضي.
- الحاجة للتخصص، حيث أن الاعتماد على شهادة المحاسب القانوني (CPA) وحدها غير كافٍ لممارسة المحاسبة القضائية؛ إذ يتطلب الأمر تأهيلاً قانونياً وتقنياً إضافياً.
- ضعف البيئة التنظيمية والتشريعية وغياب معايير ملزمة لتقارير الخبرة يفتح الباب للاجتهادات الشخصية، مما يضعف الثقة في مخرجات الخبرة القضائية.

التوصيات (Recommendations)

بناءً على نتائج البحث والاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان، نوصي بالآتي:

- تطوير الإطار التشريعي للمحاسبة القضائية، من خلال دعوة المشرع اليمني لإضافة فصل خاص في قانون الإثبات أو إصدار لائحة تنفيذية تنظم عمل

"المحاسب القضائي"، تحدد بوضوح مؤهلاته، صلاحياته في التحقيق، ومعايير تقريره الفني (على غرار معيار SOCPA السعودي).

- دعوة جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين (YACPA) لإنشاء شهادة زمالة تخصصية في "المحاسبة القضائية" والتركيز في التدريب على تقنيات "الأدلة الرقمية" وكشف الاحتيال، وليس فقط المعايير المحاسبية.
- مقترح لوزارة العدل بإنشاء "وحدة الدعم الفني المالي" في المحاكم التجارية، تضم خبراء دائمين لتقديم المشورة الفورية للقضاة، لمراجعة جودة تقارير الخبراء المنتدبين قبل عرضها على القاضي، لضمان استيفائها للمعايير المهنية.
- عقد ورش عمل مشتركة بين القضاة والمحاسبين لتقليص فجوة التوقعات وفهم المصطلحات الفنية المتبادلة.
- حث الجامعات اليمنية على دمج مادة "المحاسبة القضائية" كمقرر أساسي في أقسام المحاسبة والقانون، لردم الفجوة بين الفهم المالي والفهم القانوني للخريجين.

قائمة المراجع:

١. الجماعي، طارق أحمد عبده. (2024). مقومات المحاسبة القضائية وأثرها في الحد من الاحتيال المالي في الجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية على مدققي الحسابات في أجهزة الرقابة العليا. مجلة جامعة المهرة للعلوم الإنسانية، (1)5، ٤٢٤- ٤٥٨. <https://doi.org/10.71311/v5i1.146>
٢. حامد، وآخرون (٢٠٢١): دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية مقارنة، بحث منشور في مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، العدد الثالث.
٣. حمودي، وسعيد (٢٠١٨): دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية وأثره في مكافحة التهرب الضريبي، بحث منشور في مجلة جامعة جيهان أربيل العلمية، أصدر خاص - العدد (2) الجزء - A، أيلول.
٤. شعبان، إنعام عثمان، (٢٠١٥): مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية (من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية - غزة.
٥. الشمري، سعاد عدنان، وعباس، جاسم فاضل: (2024) دور المحاسبة القضائية في تحقيق البعد المؤسسي للتنمية المستدامة. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ٢٢، (80)، متاحة على الرابط التالي: [\[https://ecournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecournal/article/view/980\]](https://ecournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecournal/article/view/980)
٦. عباينة، مؤمن إياد (٢٠٢٢): أثر المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسة المحاسبة الإبداعية في بنك الإسكان التجارة والتمويل: الدور الوسيط مهارات المدقق الخارجي، رسالة ماجستير في تخصص المحاسبة، جامعة اربد الأهلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم المحاسبة.
٧. عبد نور، والغبان (٢٠٢٢): علاقة المحاسبة القضائية بكشف الغش الضريبي، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (17) العدد (60).
٨. علي، احمد خالد محمد (٢٠١٣): دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف. ٥٠ - ٧٤.

٩. المسني، فائزة محمد عبد الهادي. (2021). دور استخدام تكنولوجيا المعلومات من طرف المؤسسات الاقتصادية في تحسين المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية على مؤسسة مطاحن سيدي أرغيس - أم البواقي. مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، (3)4، ٣٤٦- ٣٨٥.

المراجع الأجنبية:

- Abd-Elghaffar, N. E.-S. M. (2025). The Role of Judicial Accounting Techniques in Developing Accounting Work Mechanisms to Detect Material Misstatements in the Financial Statements: A Field Study. *The Arab Journal of Administration*, 45(4), 197–222. <https://doi.org/10.21608/aja.2023.177851.1363>.
- Aljarbani, A. M. A. (2026). Challenges and Opportunities of the Yemeni Administrative Judiciary in Peacebuilding: An Analysis from 2010 to 2024. *Journal of Amran University*, 5(10), 25. <https://doi.org/10.59145/jaust.v5i10.141>.
- Alzahrane MA (2024), "Insights from forensic accounting educators and practitioners within the KSA context regarding the optimal forensic accounting skills set: an implication on the socioeconomic development". *Journal of Business and Socio-economic Development*, Vol. 4 No. 1 pp. 66–80, doi: <https://doi.org/10.1108/JBSED-08-2022-0082>.
- Augustine, E. A.; & Rosemary, E.U-E. (2014). The Growing Relevance of Forensic Accounting as a Tool for Combating Fraud and Corruption: Nigeria Experience. *Research Journal of Finance and Accounting*, 5 (2): 67-81.
- Awwad, A., & Abdelsattar, A. (2025). Digital Evidence in Forensic Accounting- A study in Saudi Legislation. *Cogent Social Sciences*, 11(1). <https://doi.org/10.1080/23311886.2025.2522958>.
- Banda, M. R. C., et al. (2025). The Impact of Forensic Accounting: A Tool for Fraud Detection and Prevention in the Public Sector in Malawi. *International Research Journal of Multidisciplinary Scope*, 6(4), 1017-1035. <https://doi.org/10.47857/irjms.2025.v06i04.06423>.
- Blessing, Ijeoma(2015)" Empirical Analysis on The Use of Forensic Accounting Techniques in Curbing Creative Accounting" *The International Journal of Economics, Commerce and Management*, V.III, N,1..

- Curtis, E. (2008) Legal and Regulatory Environments and Ethics: Essential Components of a fraud and Forensic Accounting Curricula. *Issues in Accounting Education*, 23 (4): 535-543.
- Education and Training in Fraud and Forensic Accounting: A Guide for Educational Institutions, Stakeholder Organizations, Faculty, and students. West Virginia University, February 7, 2007, p (نقلًا عن: دراسة)
- ناهض نمر محمد الخالدي/ مرجع سابق، ص ٤٠).
- Ellili, N., et al. (2024). Emerging trends in forensic accounting research: Bridging research gaps and prioritizing new frontiers. *Journal of Economic Criminology*, 4(2).
<https://doi.org/10.1016/j.jeconc.2024.100065>
- Halub, D. G & Al-Haidari, W. H. S. (2023). The role of forensic accounting in resolving banking disputes: An applied research on a sample of private banks listed in the Iraq Stock Exchange. *Journal of Accounting and Financial Studies*. ١٢٧-١٠٨ ، (٦٣)١٨ ،
[94e44a46ded33cacb01551c5a0d43d45.pdf]
- IFRS A member of mgiworlde . MORE THAN 70 YEARS TOGETHER SINCE 10- personal; entrepreneurial; global p4. ACFE, 2018, 'CFE code of professional standards'. Grippo, Frank. Introduction to Forensic Accounting, The National Public Accountant, June 2003..
- Manneh, K., Sulaiman, N. I., & Barreto, A. L. G. (2025). Forensic accounting as a tool for fraud prevention in crisis periods: A systematic literature review. *Proceedings of 8th International Conference of Economic, Business and Government Challenges*, 8(1), 58-68.
URL:(https://www.researchgate.net/publication/398412836_Forensic_Accounting_as_a_Tool_for_Fraud_Prevention_in_Crisis_Periods_A_Systematic_Literature_Review)
- Okoye, E, I, and Gbegi D. Dyedokum, (2013), Forensic Accounting A Tool for Fraud Detection and Prevention in the Public Sector- a Study of Selected Ministries in kogi State, *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, Vol.3, No.3 ,P.360.